



الجامعة الأردنية

كلية الحقوق

المخطة الاستراتيجية

٢٠١٨/٢٠١٧_٢٠١٤/٢٠١٣

إعداد لجنة المخطة الاستراتيجية

- الدكتور خلدون قطيشات
- الدكتور عبدالله الضمور
- الدكتور ليث نصراوي
- الدكتور محمد النسور

١- صدرت الإرادة الملكية السامية بإنشاء كلية الحقوق في الجامعة الأردنية بتاريخ ١٩٧٦/٤/٦، وقد بدأ التدريس في الكلية بتاريخ ١٩٧٧/٩/١٦، حيث قدمت الكلية برنامج التخصص الفرعي في الحقوق، ثم باشرت بتقديم برنامج البكالوريوس في مطلع العام الجامعي (١٩٧٨/١٩٧٩)، وخطت الكلية بعد ذلك إلى الأمام بطرحها برنامج الماجستير في القانون بدءاً من العام الجامعي (١٩٨٠/١٩٨١)، وتابعت الكلية تقدمها في برامج الدراسات العليا بطرحها برنامج الماجستير في الملكية الفكرية بالتعاون مع المنظمة الدولية للملكية الفكرية (WIPO) World Intellectual Property Organization ابتداءً من العام الجامعي (٢٠٠٢/٢٠٠٣)، وتمثلت الخطوة الأهم في طرح برنامج الدكتوراة في القانون العام ابتداءً من العام الجامعي (٢٠٠٨/٢٠٠٩)، هذا وقد بلغ عدد الطلبة المسجلين في جميع البرامج (١٣٧٠) طالب وطالبة (٦٣٣ ذكور و٧٣٧ إناث) (١٢٠٠) في برنامج البكالوريوس و (١١٥) في الماجستير و (٥٥) في الدكتوراة) في حين بلغ عدد أعضاء الهيئة التدريسية ٣٤ عضو هيئة تدريسية حتى تاريخ إعداد هذه الخطة .

قامت اللجنة بإجراء مسح لواقع الكلية من خلال البيانات والاحصائيات والتشاور مع بعض أعضاء الهيئة التدريسية، وبعض الطلبة في جميع المراحل، حيث خلصت اللجنة إلى تحديد نقاط القوة والضعف لبيئة الكلية، وعرض التصور الأولي للخطة الاستراتيجية على مجالس الأقسام في الكلية لإبداء الملاحظات وتحديد برنامجاً زمنياً لتنفيذ بنودها والجهة المعنية بهذا التنفيذ استناداً إلى المادة رقم ٢١ / ب من قانون الجامعات الأردنية رقم ٢٠ لسنة ٢٠٠٩، وإقرار الخطة الاستراتيجية من قبل مجلس الكلية استناداً إلى المادة ٢٠ من ذات القانون أعلاه، تهدف كلية الحقوق في الجامعة الأردنية لتحقيق ما يلي:-

- ١- نقل المعرفة القانونية من خلال التعليم والتعلم الأولي والتعليم المستمر للفئات المستهدفة وفقاً لمعايير دولية محددة تعنى بالجودة، وتكنولوجيا التعليم، والممارسة الفعلية للمهنة القانونية بالإعتماد على المعطيات المحلية والإقليمية والدولية.
- ٢- زيادة البحث العلمي المعرفي والنوعي في إطار المعارف القانونية المختلفة.
- ٣- خلق بيئة تنافسية بين طلاب الكلية في الحقول القانونية المختلفة من خلال التحفيز والتشجيع.
- ٤- خلق طالب قادر على توظيف المعلومة القانونية كما يجب.
- ٥- خلق طالب قادر على التفكير والتعبير بمنهجية قانونية من خلال استخدام تقنيات التعليم التفاعلي.
- ٦- المحافظة على دور الكلية الريادي بين كليات الحقوق في الجامعات الأردنية .
- ٧- للوصول الى موقع متقدم بين كليات الحقوق ذات الصدارة في الترتيب العالمي .
- ٨- التركيز على تعميق المبادئ والقيم الروحية والأخلاقية بما يتوافق ودين الدولة دستورياً.
- ٩- التركيز على ضرورة التسامح وقبول الفكر والفكر الآخر بما يتوافق وروح الدستور ورسالة عمان.

- ١٠- توفير البيئة الآمنة لأعضاء الهيئة التدريسية في الكلية بما يضمن استمرارها كهيئة تدريسية متميزة في الأداء والعطاء وذلك من خلال التشريعات الناظمة لعملها.
- ١١- توفير البيئة الآمنة لأعضاء الهيئة الإدارية في الكلية باعتبارها هيئة مساندة للهيئة التدريسية.

- الرؤية:-

كلية رائدة ومميزة عالمياً في مجال ادارة مجتمع المعرفة وتنظيمه و إعداد الكوادر البشرية المتخصصين في مجال القانون والبحث القانوني وبيت ومرجع للخبرة القانونية بين مثيلاتها في العالم وصولاً إلى تصنيف عالمي في غضون عام ٢٠١٨.

- الرسالة:-

تسعى كلية الحقوق لتوفير بيئة تعليمية علمية متميزة لطلبتها وتبنيها برنامجاً بحثياً لانتاج المعرفة النظرية والتطبيقية ونشرها، والمساهمة بشكل فعال في بناء ثقافة التعلم مدى الحياة، وتحسين مستوى الحياة في مجتمعها المحلية والاقليمي والعالمي، وذلك لإعداد الكوادر البشرية المؤهلة بكافة المهارات والكفايات والمعارف المتخصصة في مجال القانون والتي تلزم للعمل في سلك المحاماة والقضاء ومراكز التنمية ونشر الثقافة القانونية وتقديم الاستشارات القانونية، اضافة الى مهارات التعلم المستمر ونتاج المعرفة القانونية.

- القيم الجوهرية:-

تلتزم الكلية في تحقيق رؤيتها، وغاياتها، ورسالتها بالقيم والمبادئ التالية:

- الشفافية، والمساءلة، والحرية الأكاديمية:

تلتزم الكلية باتباع أسلوب يتسم بالانفتاح والاتصال والمساءلة في قضايا التعليم والبحث العلمي والإدارة، وعند تقييم أداء أعضاء الهيئات التدريسية والإدارية والطلابية. وتلتزم أيضاً بعرض أفكارها وإسهاماتها في المعرفة العلمية على ذوي العلاقة في المجتمع، والمتخصصين، والمهتمين.

- القيم العربية والاسلاميه:

تلتزم الكلية بمنظومة القيم العربية والاسلاميه بجميع انشطتها وبرامجها وممارساتها.

- النزاهة؛ والإنصاف؛والعدالة:

تلتزم الكلية في علاقتها مع مجتمعها بقيم العدالة، والإنسانية، واحترام الرأي، وحرية الفرد وضمان حقوقه، ومبدأ تكافؤ الفرص، والأخلاقيات المهنية، وعدم الانحياز أو حجب الذات، والابتعاد عن ازدواجية المعايير في الأحكام الصادرة عنها.

- الإبداع والتميز:

تلتزم الجامعة بتشجيع الأفكار الإبداعية والحلول الخلاقة في التعليم والتعلم، والبحث، وصولاً إلى التميز.

- القيادة والعمل بروح الفريق:

تلتزم الكلية بتعزيز الأدوار القيادية الفردية والمؤسسية التي تساهم في تمكينهم من تحقيق التنمية الشاملة مع الإيمان العميق بالاحترافية، والمسؤولية، والتشاركية.

- الاستجابة:

تلتزم الجامعة بتلبية متطلبات المستفيدين واحتياجاتهم من خدماتها وبرامجها بما يخدم رسالتها.

- الانضباط:

تلتزم الجامعة بالسلوك المهني المنضبط، والتفاعل الإيجابي البناء.

- الأهداف الاستراتيجية :-

من اجل مواكبة التقدم ، تقوم الكلية بتعليم الطلبة وتدريبهم لتوفير حاجة المجتمع المحلي والعربي من الخبرات ذات المهارات القانونية ، كما تتولى الكلية التوسع في التعليم التكنولوجي لرفد المجتمع بكفايات ذات سوية عالية تشكل رافداً للتقدم ، و سوف تعمل الكلية خلال تطبيقها للخطة الإستراتيجية الحالية على تركيز مصادرها واهتماماتها على مجموعة من الأهداف والغايات الإستراتيجية، والأنشطة التي تتناول التحديات الضاغطة والضرورية التي تواجه الكلية في المستقبل القريب، حيث ستقوم الكلية بتسخير إمكانياتها المادية والبشرية من أجل توفير خبرة تربوية تعليمية علمية ذات جودة عالية مقرونة بالتزامها بالأنشطة الأكاديمية والإبداعية التي تسهم في أدائها لدورها الرئيسي الثاني المتمثل في إنتاج المعرفة، في ظل التزام من قبل العاملين في وحداتها الإدارية والأكاديمية بالقيم الرئيسية الخاصة بالجامعة الأردنية.

وإذ تنظر الكلية إلى المستقبل فإنها تواجه عدداً من التحديات الداخلية والخارجية، التي يتوجب عليه مواجهتها وتناولها حتى تضمن استمراريتها في تحقيق رؤيتها المستقبلية المتمثلة بالوصول إلى مصاف الجامعات المصنفة عالمياً، وتتصل هذه التحديات بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتربوية التي طرأت على الأردن والعالم ككل، والمتصلة بالإمكانيات المتوافرة والتسهيلات التربوية والتكنولوجية، والتوجه إلى الجودة في مدخلات وعمليات ومخرجات المؤسسات التربوية والمساءلة والاعتماد، إذ تمثل الغايات والأهداف الإستراتيجية للكلية بما يلي:

- ١- صقل شخصيات الطلبة وترسيخ المواطنة والممارسات الديمقراطية لديهم من خلال تعزيز الوعي والانفتاح الفكري .
- ٢- أن تضع الكلية طلبتها في موقع يتفوقون فيه على اقرانهم في تولي المواقع الوظيفية والالتحاق بالبرامج للدراسات العليا، في ظل التعددية والتغير في المتطلبات البيئية والتكنولوجية لبيئات العمل.
- ٣- ان تتميز الكلية في برامجها على مستوى البكالوريوس والدراسات العليا في الجوانب الأكاديمية والتعليمية والتعلمية لها.
- ٤- ان تعزيز الكلية روح الانتماء والاعتزاز لدى أعضاء هيئتها التدريسية وموظفيها وطلبتها وخريجها والتفاخر بها.
- ٥- ان تحقق الكلية كافة معايير ضمان الجودة العالمية في برامجها وخدماتها وإجراءاتها وممارساتها وانشطها الأكاديمية والإدارية بشكل يؤهلها للمساءلة من قبل المسؤولين من قبل المسؤولين عن التعليم العالي في الاردن والمستفيدين من خدماتها.
- ٦- تعزيز ثقة الطالب بالجامعة ، وتنمية علاقته ايجابياً مع اعضاء الهيئتين التدريسية والإدارية .
- ٧- ان تزيد الكلية فاعلية أعضاء هيئتها التدريسية لتعزيز وتحسين عملية التعلم لدى طلبتها، وزيادة نموهم الشخصي والاجتماعي والأكاديمي والطلاقة التكنولوجية والمعلوماتية لديهم.
- ٨- ان تستثمر وتشغل الكلية مواردها البشرية والمادية المتاحة بشكل افضل وان وتسخيرها لخدمة العملية التعليمية التعليمية فيها والمجتمع المحلي لها، بشكل يحقق رؤيتها ورسالتها.
- ٩- ان الكلية بيئة جامعية آمنة وصحية ومستقرة تشجع على التعلم والإبداع والتميز لدى طلبتها وأعضاء هيئتها التدريسية والعاملين فيها.
- ١٠- التوسع في الأنشطة الطلابية غير المنهجية في سائر المجالات (الثقافية والفنية والرياضية) .
- ١١- تعزيز التفاعل بين طلبة الجامعة والمجتمع .
- ١٢- رعاية الطلبة الوافدين وتوفير البيئة الجاذبة لهم .
- ١٣- ان تتميز الكلية في الإنتاج البحثي فيها وتسخيرها لخدمة المجتمع المحلي والإقليمي والعالمي، وتطوير العملية التعليمية التعليمية فيها.
- ١٤- تطوير البيئة الأكاديمية في الجامعة من خلال تأسيس البنية التحتية التقنية ، واستخدام التكنولوجيا الحديثة لتقديم خدمات أكاديمية واجتماعية لهم ،
- ١٥- ان توثيق الكلية علاقاتها مع المجتمع المحلي والمؤسسات والهيئات العربية والإقليمية التعليمية والبحثية والخدماتية.

تقييم البيئة الداخلية للكلية

نقاط الضعف

١. الاصرار من قبل بعض اعضاء هيئة التدريس على التدريس بطرق تقليدية .
٢. عدم وجود برامج كافية ومتخصصة تلبي حاجة المجتمع المحلي والدولي.
٣. عدم وجود عدد كاف من اعضاء الهيئة التدريسية برتبة استاذ.
٤. ضعف النشاط البحثي ومحدوديته.
٥. ضعف البنية التحتية لعدم وجود بناء حديث خاص بالكلية.
٦. ضعف مدخلات الكلية من الطلبة.
٧. عدم وجود اختبار قبول للطلبة في برامج الكلية.
٨. عدم وجود برامج للتعليم المستمر.
٩. عدم كفاية المساقات التطبيقية للطلبة.
١٠. عدم الإستقرار الوظيفي لدى العاملين في الكلية لضعف رواتبهم وغياب المؤسسية في بعض الأحيان.
١١. ضعف التفاعل بين المدرسين والطلبة ، ولا سيما أن الكلية تدرس أعداداً كبيرة من الطلبة.
١٢. ضعف التوثيق، وحفظ الملفات، والسجلات لغايات المتابعة .
١٣. عدم وجود قاعات مجهزة بوسائل التدريس الحديثة (Smart Data Show Board).
١٤. عدم وجود تمويل حكومي أو شبه حكومي من قبل الشركاء الاستراتيجي كوزارة العدل ونقابة المحامين.
١٥. عدم تطوير المساقات الدراسية إلكترونياً.
١٦. إنعدام دور الكلية في نشر التوعية القانونية في اطار المجتمع المحلي.
١٧. اقتصر طرق التدريس في بعض البرامج على الكتب المقررة.
١٨. عدم مقدرة بعض أعضاء الهيئة التدريسية بالتعامل بأساليب التكنولوجيا الحديثة .
١٩. عدم توفر كادر اداري كاف ومؤهل للقيام بالأعمال البحثية المساعدة.
٢٠. غياب آليات فعالة لمتابعة أداء أعضاء هيئة التدريس وتقييم أدائهم التدريسي .
٢١. غياب التنظيم الوظيفي متعدد الأغراض.
٢٢. التغيير السريع في القيادات العليا في السنوات الأخيرة (عدم الاستقرار الوظيفي).
٢٣. عدم الالتزام بخطة الحرم الجامعي الموضوعه، وضعف انسجامها مع متطلبات الخطة الاستراتيجية.
٢٤. البيروقراطية والتسلسل الإداري .

نقاط القوة

١. اعضاء هيئة تدريس متنوعين ما بين الخبرة والمعاصرة.
٢. توفر كادر بشري مؤهل ومتميز ومتعدد في خبراته واعداده الاكاديمي
٣. وجود عدد من إتفاقيات التعاون والتبادل مع جهات قانونية داخلية وخارجية (ديوان التشريع والراي و مجلس الاعيان و مراقبة الشركات و ديوان الخدمة المدنية و مركز اللغات الامريكوي ومجموعة طلال ابو غزالة و جمعية المحامين والقضاة الامريكين / مبادرة سيادة القانون، جامعة Yale جامعة Pennsylvania جامعة Jhon Hopkins
٤. التنوع في البرامج التي تقدمها الكلية .
٥. وجود قاعة للمحاكمة الصورية مجهزة جيداً
٦. الطلب المتزايد على برامج الكلية.
٧. السمعة الطبية للكلية ، وارتباط الكلية باسم الجامعة الاردنية .
٨. مواكبة الخطط الدراسية الأحدث مما يقدم في مجال اعداد الكوادر القانونية .
٩. وجود خطة للايفاد وتجديد اعضاء الهيئة التدريسية .
١٠. التجهيزات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والتعلم في قاعات الكلية .
١١. توطين برنامج قضاة المستقبل المخصص لأوائل الثانوية العامة والذي تشرف عليه وزارة العدل في الكلية حصرياً.

تقييم البيئة الخارجية للكلية

مهددات

١. وجود كليات حقوق منافسة محلياً وعربياً .
٢. وجود عروض مالية مغرية لأعضاء هيئة التدريس المميزين واستقطابهم .
٣. عدم وجود ثقافة قانون كافية لدى أفراد المجتمع الاردني .
٤. صورة خريجي كلية الحقوق لدى الأفراد في المجتمع .
٥. البطالة .

فرص

١. مشاركة عدد من أعضاء الهيئة التدريسية في نقابة المحامين و مجالس ادارات الشركات والمنتديات الإقتصادية والجمعيات ذات الطابع الاجتماعي.
٢. المشاركة الفاعله في مشاريع القوانين .
٣. المشاركة في المؤتمرات المحلية والعالمية .
٤. وجود فرص للدخول مع جامعات عربية باتفاقيات تتيح فرص تقديم برامج مشتركة.
٥. وجود امكانية المشاركة في المشاريع العالمية التي تعنى بمجالات العلوم القانونية .
٦. الاهتمام المتزايد بالمعرفة القانونية والثقافية القانونية بين أفراد المجتمع الاردني .
٧. التزايد في الاهتمام بالاستشارات القانونية والمرجعية القانونية للشركات والمؤسسات المحلية والأقليمية .

- الخطة الإستراتيجية لكلية الحقوق:-

تقوم محاور خطة كلية الحقوق الإستراتيجية بتطبيق الأهداف المشار إليها بما يضمن تحقيق رسالة الكلية والوصول إلى رؤيتها على ما يلي:-

- أولاً: عملية التعلم والتعليم:-

تقوم الخطة الإستراتيجية لكلية الحقوق على التركيز والإهتمام بمهارات التفكير من خلال استخدام تقنيات التعليم والتعلم النشط بما يعزز توظيف مهارات الاتصال ومهارات البحث العلمي والمعرفة والتي يمكن استخدامها في المحاضرات أو العيادات القانونية وتشمل:-

- ١- دراسات الحالة.
- ٢- عمل المجموعات الصغيرة.
- ٣- حل المشكلات.
- ٤- تدريس القضايا المثيرة للجدل.
- ٥- لعب الأدوار والمحاكاة من خلال المحاكمات الصورية.
- ٦- العروض العلمية المقدمة من الطلاب.
- ٧- استضافة متحدثين ضيوف.
- ٨- الأفلام المرتبطة بالقضايا القانونية.
- ٩- استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة.

إن تحقيق مقومات عملية الانتقال من التعليم إلى التعلم لا تكون إلا من خلال وضع الكلية في إعتبارها لبرامج مترابطة متكاملة في إطار مرحلة البكالوريوس والماجستير والدكتوراة، بحيث تكون كل مرحلة تمهيدية وتكميلية للأخرى وذلك بالتركيز على مدخلات الكلية من أعضاء هيئة تدريسية وطلبة وتطوير الخطط الدراسية.

- آلية تحقيق إستراتيجية عملية التعلم والتعليم:-

١. وضع منهاج متخصص يسهم في تحقيق عملية التعلم ويشمل استخدام وسائل الإتصال الحديثة والتعليم النشط والفعال، وذلك بالتركيز على عملية توجيه الطلبة في المراحل الدراسية المختلفة بما يتوافق مع معايير الإعتماد وضمان الجودة، ومراقبة النتائج من خلال آلية قياس واضحة.
٢. التركيز على الجانب العملي التطبيقي من خلال التوسع في ورشات التدريب والعيادات القانونية الفاعلة.
٣. تسهيل استخدام عمليات ضبط الجودة وإجراءاتها.
٤. إعادة النظر في برامج الدراسات العليا والتركيز على مدخلات ومخرجات العملية التعليمية والإشراف وتعزيز الجانب البحثي للطلبة بعيداً عن الجانب التقليدي وتشجيع الإشراف المشترك بين أعضاء هيئة التدريس في الكلية وكليات الحقوق العريقة محلياً ودولياً.
٥. تشجيع التبادل بين طلبة الكلية وكليات الحقوق في الجامعات المحلية والدولية بما يضمن الإندماج المعرفي.
٦. تطوير دور مكتبة كلية الحقوق من خلال تزويدها المستمر بالمراجع الحديثة وتسهيل الوصول إلى قواعد المعلومات ومصادر التعلم الإلكتروني.
٧. استقطاب الكفاءات التدريسية المختصة والمتسلحة بحب العمل وابتعاث الطلبة المتميزين إلى جامعات عريقة وفق خطة واضحة تأخذ في اعتبارها حاجات الكلية بما يتوافق مع متطلبات التطور واحتياجات سوق العمل.
٨. إعادة النظر في نظام الترقيات والرواتب والحوافز بشكل يمنح هجرة الكفاءات من الكلية ويحفز من في خارجها الإلتحاق في ركبها.
٩. تطوير مهارات أعضاء الهيئة التدريسية من خلال عقد دورات تدريبية متخصصة بالتعاون مع الهيئات الداخلية في الجامعة والخارجية، وتشجيع الزيارات العلمية التبادلية بين الكلية وكليات الحقوق على مستوى العالم.
١٠. إقامة علاقات الشراكة والتبادل مع المؤسسات القانونية المختلفة والجامعات العالمية ومراكز البحوث من خلال التوسع في إبرام الإتفاقيات ومذكرات تفاهم تضمن الاستفادة من الخبرات وعقد المؤتمرات المتخصصة وتسويق الخريجين.
١١. متابعة العملية التعليمية التعلمية وجودتها وفق آلية المساءلة والتقييم المستمر لأعضاء الهيئة التدريسية.

ثانياً:- البحث العلمي:

تقوم خطة الكلية الاستراتيجية في مجال البحث العلمي على تعزيزه وربطه باحتياجات سوق العمل المحلي والدولي في إطار "صناعة" القانون وتوظيفه نحو خدمة المصالح العليا في الدولة مما يشكل مرجعاً للمشرع، والجهاز القضائي بحيث يكون عضو الهيئة التدريسية في كلية الحقوق صديقاً ورافداً في نقل المعرفة القانونية المتخصصة.

- آلية تحقيق استراتيجية البحث العلمي:-

١. إنشاء مركز بحثي متخصص في كلية الحقوق يصدر عنه مجلة قانونية متخصصة محكمة " مجلة الحقوق الأردنية"، ويعمل فيه كل من أعضاء الهيئة التدريسية والباحثين وطلبة الدراسات العليا على حد سواء بحيث يضمن استقطاب الباحثين الأجانب من الجامعات العريقة الأمر الذي يسهم في إجراء البحوث الاستراتيجية والمحورية.
٢. تحفيز أعضاء الهيئة التدريسية على إنتاج البحوث المبتكرة في العلوم القانونية المختلفة بعيداً عن متطلبات الترقية من رتبة إلى أخرى ووضع الآليات القانونية لتنفيذها.
٣. إعادة هيكلة برامج الدراسات العليا بحيث تضمن التوسع في إنشاء تخصصات متعددة الجوانب أكاديمية ومهنية ، كقانون الأعمال الدولي، القانون الجنائي، القانون الدستوري، القانون الإداري وغيرها.
٤. طرح برامج دراسات عليا مشتركة مع جامعات عالمية ومؤسسات دولية.
٥. مواكبة المستجدات للتطور المستمر في تكنولوجيا المعلومات، والحاجة الملحة فيها.
٦. التوجه للتعليم عن بُعد، مما يستدعي العمل على توظيفه والتوسع فيه (وارد مالي) .
٧. تشجيع البحث العالمي International Research من خلال استقطاب الصف الأول من الباحثين في العالم العربي أو الإقليم أو العالم (خاصة من الباحثين صغار السن) في كافة مجالات العلوم المختلفة، للعمل مع الباحثين في الجامعة الأردنية في أبحاث تعاونية مشتركة أو في أنشطة بحثية تعاونية مشتركة.
٨. وضع أنظمة وتعليمات جديدة تسمح بدرجة عالية من المرونة باستقطاب الباحثين المتميزين للعمل في الجامعة بشكل متفرغ أو بدوام جزئي لمدة محدودة وقصيرة، وتفويض عمداء الكليات والمعاهد صلاحيات الاستقطاب.
٩. توفير المختبرات المجهزة بالمعدات والأدوات الحديثة التي تتيح بيئة بحثية حافزة وجاذبة للباحثين للعمل بها، وتوفير فرص التطور المهني للباحثين من خلال إتاحة فرص التعلم المستمر وتطوير معلوماتهم ومهاراتهم وكفاياتهم في جميع مراحل عملهم في الكلية. ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال الاستراتيجيات الآتية:
 - أ- العمل على بذل المزيد من الجهود للتأكد فيما إذا كانت المختبرات وتجهيزاتها تدعم بفاعلية متطلبات الأبحاث التي يجريها أعضاء هيئة التدريس في الأقسام الأكاديمية في كليات الجامعة ومعاهدها.
 - ب- إدخال الوسائل التكنولوجية الحديثة الخاصة بالبحث وإدارته، وذلك للتأكد من أن البنى اللوجستية والتقنية للجامعة تسمح بتوفير بيئة بحثية ممتازة تساعد أعضاء هيئة التدريس في إطلاق طاقاتهم البحثية الإبداعية.
 - ج- مساعدة أعضاء هيئة التدريس على البحث عن مصادر للدعم الخارجي لعملهم البحثي، سواء داخل الأردن أو خارجه، وعلى نشر إنتاجهم العلمي في مجلات ودوريات مفهومة ولها عامل تأثير Impact Factor عالٍ، وتقديم الدعم والاستشارة المتخصصة لهم في مجال تعبئة النماذج الخاصة بالحصول على المنح والدعم من الجهات الخارجية، وتوفير فرص الدعم والتدريب على التطبيقات التكنولوجية الخاصة بالبحث.
 - د- توفير فرص التدريب على بعض المهارات الخاصة بإجراء البحوث، إما من خلال ورش العمل المحلية المتخصصة بها، وتلك التي تعقدتها المؤسسات المتخصصة بالبحوث والتي لها سمعة علمية مرموقة، أو التوسع في تبادل أعضاء هيئة التدريس خاصة ممن لهم خط بحثي واضح، وساهموا في ترك بصمات واضحة عليه، من أجل تحسين المعلومات والقدرات البحثية لأعضاء هيئة التدريس.

ثالثاً: خدمة المجتمع وتنميته:-

ضمن استراتيجيتها نحو الارتقاء بمستوى التعليم القانوني الأولي والمستمر في المملكة الأردنية الهاشمية والمنطقة العربية، تسعى كلية الحقوق في الجامعة الأردنية، باعتبارها بيت الخبرة القانونية الأول، وبحكم دورها الرائد في بناء الدولة العصرية، للسماح للفئات المستهدفة من برامجها، وفي حدود احتياجات القطاعات المختلفة في المجتمع المحلي من القضاة والمحامين والمستشارين القانونيين وشاغلي المناصب القيادية الإدارية والدبلوماسية، بأن تكون مواكبة للإستجابة إلى متطلبات التطورات المعاصرة والديموقراطية في عصر المعرفة القانونية الشاملة.

وفي هذا الإطار وضمن سعي الكلية نحو المساهمة في تحقيق العدالة المتميزة تركز الكلية في برامجها على العديد من العناصر التي تهدف إلى تطوير عمليات التنمية والتطوير المهني لمحترفي مهنة القانون والمحاماة والقضاء وذلك من خلال تصميم وتنفيذ وتقييم دورات تدريبية متخصصة، ورش عمل، محاضرات، سيمينارات، وبرامج تثقيفية وغيرها من مكونات عملية التعليم والتدريب القانوني وفقاً لمعايير دولية محددة تعنى بالجودة وتكنولوجيا التعليم والممارسة الفعلية للمهنة بالإعتماد على المعطيات المحلية والدولية.

آلية تحقيق استراتيجية خدمة المجتمع وتنميته:-

1. وضع منهاج متخصص يعنى بالتعليم القانوني المستمر بالتعاون مع مركز الاستشارات في الجامعة الأردنية يستهدف المجتمع المحلي والعربي من خلال عقد دورات قانونية متخصصة وبرامج الدبلوم المتخصص.
2. دعم وتشجيع بناء المعرفة، والقدرات، والتكوين، ونشر التطبيقات المهنية في إطار البناء الإقتصادي والاجتماعي والثقافي في الدولة المعاصرة.
3. التعاون مع وزارة التربية والتعليم لوضع مناهج خاصة في القانون لطلبة المدارس تهدف إلى نشر ثقافات قانونية بالحقوق والحريات، وقيم الديمقراطية، وقيم النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد وغيرها.
4. إعداد برنامج لاستضافة شخصيات قانونية فاعلة في المجتمع لتوثيق الشراكة مع المجتمع في إطار التعلم والتعليم وتطوير الخطط الدراسية وتحديد الإحتياجات.
5. توسيع دور مكتبة كلية الحقوق لتوفير وسائل نشر المعرفة القانونية من محاضرات وأبحاث وندوات وغيرها من خلال استخدام الفيديو ووسائل الاتصال الحديثة بحيث يضمن للمجتمع المحلي الاطلاع عليها.

رابعاً:- البيئة الجامعية:-

تتوافق كلية الحقوق في استراتيجيتها من حيث البيئة الجامعية مع الخطة الاستراتيجية للجامعة ككل وذلك من خلال توفير بيئة جامعية آمنة تقوم على معايير البيئة الحديثة من حيث المباني الصحية، وخلوها من التدخين، وضمان سلامة جميع عناصرها البشرية والحيوية "المساحات الخضراء"، وترشيد استخدام الطاقة وإعادة تدوير المخلفات الورقية.

- آلية تحقيق استراتيجية الكلية في إطار البيئة الجامعية:

١. تفعيل القوانين والأنظمة التي تعنى بالمحافظة على صحة العنصر البشري في الكلية من الطلبة والعاملين فيها.
٢. إعداد دراسة للتوقف على مدى حاجة الكلية من المباني والتجهيزات الخاصة ومناسبتها للطلبة وذوي الاحتياجات الخاصة وكلفتها المادية والبحث عن مصادر تمويلية.
٣. إعداد دراسة لبيان واقع المختبرات والمرافق التابعة للكلية من مختبرات وقاعات ومكتبة كلية الحقوق متعددة الاستخدامات.
٤. توافر مكتبة وقواعد بيانات ومصادر تعلم متعددة .
٥. التوسع في عملية التعليم عن بعد بهدف التخفيف من استخدام مرافق الكلية للحد من استهلاكها.
٦. إنشاء مكتب لتقديم الخدمات الإرشادية والنفسية والتربوية لتعزيز الصحة النفسية لدى الطلبة.
٧. تحسين البيئة الأمنية في الكلية من خلال استخدام نظام المراقبة الإلكتروني وفقاً للقوانين والأنظمة.
٨. حوسبة جميع أعمال كلية الحقوق الإدارية والأكاديمية وجميع مكوناتها بما يضمن السرية والسرعة في الإنجاز والتخلص من البيروقراطية.
٩. وجود حرم جامعي أخضر جاذب ومتميز .
١٠. تعزيز الجامعه روح الانتماء والاعتزاز لدى أعضاء هيئتها التدريسية وموظفيها وطلبتها وخريجها والتفاخر بها.

خامساً: البناء التنظيمي والإداري للكلية:-

إن قيام كلية الحقوق بدورها الفعال في تحقيق رؤيتها ورسالتها من خلال التركيز على إنجاز أهدافها يستلزم توفر بيئة إدارية تنظيمية منظمة ومترابطة ومتكاملة بما يعزز القيم الإنتاجية وقيم النزاهة والشفافية في إطار الحاكمية الرشيدة وثقافة النتائج.

- آلية تحقيق الخطة الاستراتيجية في إطار البناء التنظيمي والإداري :

١. إصدار دليل يوضح مكونات الهيئة الإدارية والأكاديمية في الكلية من خلال تبيان المهام والواجبات المناطة بكل منها بما يضمن عدم التداخل والإزدواجية ويحقق أعلى معدلات الإنجاز المتميز وفق أسس ومعايير الموضوع والشفافية مع القوانين والأنظمة.
٢. إتمام جميع الأعمال الإدارية بما يسمح بالإستغناء عن الوسائل الورقية التقليدية وإدخال أنظمة الأرشفة الإلكترونية الأمر الذي يؤدي في إختصار الاجراءت وزيادة دقتها.

٣. إعداد خطة مالية شاملة تتضمن توفير دعم مالي لبرامج الكلية وذلك من خلال المحافظة على وضع مالي متزن في الكلية ، وتجنب حصول أي عجز مالي في البرامج المختلفة ، وتنفيذ جميع نشاطات الكلية ، والتشارك مع القطاع الخاص في بعض المشاريع التي قد تفيد كلا الطرفين ، و تنمية القدرة على إجراء البحوث المدعومة ، والعمل على توفير شريك استراتيجي لتحقيق الأهداف المرتبطة بالغايات ، والمحافظة على تدفق الطلبة للكلية وبرامجها.
٤. إعادة تشكيل البناء التنظيمي والإداري للكلية لتوفير بنية إدارية تنظيمية منظمة ومترابطة ومتكاملة ومتماسكة.
٥. وجود مركز للتخطيط يضم مكاتب لضمان الجودة وتوثيق الإنتاج العلمي والموقع الإلكتروني، بالإضافة إلى وجود مساعدي عمداء للجودة في كافة كليات الجامعة ومعاهدها.

سادساً: - ضمان الجودة والتعلم المستمر في الكلية:-

إن وصول كلية الحقوق إلى مرتبة عالمية بين كليات الحقوق يستدعي إيجاد آليات خاصة لضمان استمرار الجودة والتعلم المستمر لدى العاملين فيها. وتهدف عملية ضبط الجودة في الكلية إلى تطبيق أساليب متقدمة لضمان الجودة ، وللتحسين والتطوير المستمر ، وتحقيق أعلى المستويات الممكنة في الممارسات والعمليات ، وبالنتيجة مخرجات العملية التعليمية التعليمية.

- آلية تحقيق الخطة الاستراتيجية في ضمان الجودة والتعلم المستمر للكلية :

١. إعداد دليل استرشادي يتضمن المعايير المستخدمة لضبط جودة التعليم يمكن الأقسام الأكاديمية في اعداد تقاريرها حول جودة البرامج التي تقدمها بهدف تحليل نقاط القوة والضعف لمعالجتها في ضوء معايير الاعتماد من قبل هيئة الاعتماد الرسمية.
٢. التأكد من مستوى جودة البرامج التي تقدمها كلية الحقوق فيما يتعلق بمواصفات البرامج من حيث أهدافها الرئيسية والفرعية وآليات إنجازها وهيكلتها بما في ذلك متطلبات القبول والإستمرار فيها، ومدة الدراسة، وتصنيف الطلبة حسب المستوى الدراسي والمواد المكونة للبرنامج والشهادات الممنوحة.
٣. مراجعة الخطط الدراسية للتوقف على مدى ملائمتها من حيث المحتوى والتنظيم ومدى التوافق مع رسالة الجامعة ومعايير الجودة من حيث تقسيم الساعات المعتمدة، ومدى مرونة ، والخيارات المتاحة أمام الطلبة ، والمتطلبات السابقة ومدى مواءمتها، والمهارات الادارية ، ومساهمتها في بناء الشخصية وبيان اوصافها باللغتين العربية والانجليزية ، ومدى ملاءمتها لاحتياجات المجتمع المحلي والعالمى وسوق العمل .
٤. تزويد الكلية بالوسائل التعليمية والابضاحية الحديثة ورفع قدرة اعضاء الهيئة التدريسية على استخدامها الفعلي بما في ذلك استخدام وسائل الاتصال الحديثة وتكنولوجيا المعلومات.
٥. السعي الى التوقف على واقع العملية التدريسية في الاقسام وتلمس الاحتياجات المستقبلية التي تقضي الى رفع سوية الأداء.

٦. تزويد الكلية بالوسائل التعليمية والايضاحية الحديثة ورفع قدرة اعضاء الهيئة التدريسية على استخدامها الفعلي بما في ذلك استخدام وسائل الاتصال الحديثة وتكنولوجيا المعلومات.
٧. تزويد مختبر كلية الحقوق باجهزة الحاسوب والبرمجيات المناسبة بأعداد تتناسب مع أعداد الطلبة وفقا لمعايير الاعتماد.
٨. فتح قنوات اتصال مع العديد من كليات الحقوق في الجامعات العربية والاجنبية لتبادل الخبرات وإدامة ما هو موجود منها.
٩. الاهتمام ببرامج التعليم الموازي والدولي بوصفها مصدر للتمويل الجامعي.

نموذج مقترح لخطة العمل

الهدف: كلية رائدة ومميزة عالمياً .

النتائج المتوقعة والإنجازات: كوادر بشرية متخصصين في مجال القانون والبحث القانوني وبيت مرجع للخبرة القانونية بين مثيلاتها في العالم .

خطوات العمل (المهام)	المسؤول	التوقيت	المصادر والموارد	الصعوبات المتوقعة والأبدال	الاتصال
الخطوة ١: تاريخ بدء المشروع .	لجنة التطوير	٢٠١٤/١/١ _ ٢٠١٨/١/١	/	/	مكتب نائب عميد ضبط الجودة والتطوير
الخطوة ١: تحديث المبنى .	لجنة التطوير	٢٠١٤/١/١ _ ٢٠١٥/١/١	إن توفر الدعم الخارجي	عدم توفر الدعم الخارجي	مكتب نائب عميد ضبط الجودة والتطوير
الخطوة ١: البحث العلمي .	لجنة التطوير	٢٠١٤/١/١ _ ٢٠١٦/١/١	/	/	مكتب نائب عميد ضبط الجودة والتطوير
الخطوة ١: الهيئة الادارية والهيكل التنظيمي .	لجنة التطوير	٢٠١٤/١/١ _ ٢٠١٥/١/١	/	/	مكتب نائب عميد ضبط الجودة والتطوير
الخطوة ١: شؤون الطلبة .	لجنة التطوير	٢٠١٤/١/١ _ ٢٠١٦/١/١	/	/	مكتب نائب عميد ضبط الجودة والتطوير
الخطوة ١: الموقع الالكتروني .	لجنة التطوير	٢٠١٤/١/١ _ ٢٠١٥/١/١	/	/	مكتب نائب عميد ضبط الجودة والتطوير
الخطوة ١: المختبرات والقاعات .	لجنة التطوير	٢٠١٤/١/١ _ ٢٠١٦/١/١	إن توفر الدعم الخارجي	عدم توفر الدعم الخارجي	مكتب نائب عميد ضبط الجودة والتطوير

المتابع : مكتب ضبط الجودة والتطوير / لجنة التطوير في الكلية .

المستفيديون : الطلبة + أعضاء هيئة التدريس والهيئة الادارية .

المستهدفين بالتغيير : الطلبة + أعضاء هيئة التدريس والهيئة الادارية .

الأفراد المساهمين بالتغيير : الطلبة + أعضاء هيئة التدريس والهيئة الادارية .

أدلة النجاح: اشتهار الكلية بجودة خدماتها التعليمية ، والأبحاث العلمية عالية الجودة وآفاق الدراسات العليا المتميزة ، وذو آفاق مهنية متميزة ، وتزويد الطلاب بالمعارف والمهارات اللازمة من اجل حياتهم المهنية في المستقبل بعد التخرج .

عملية التقييم: كلية عالمية رائدة في مجال القانون ، تجتذب الطلاب من جميع انحاء العالم محققة تجربة تعليمية متميزة وعالمية للطلاب الذين يأتون اليها من كافة الدول .

آلية العمل : بعقد سلسلة اجتماعات للجنة التطوير لمتابعة الخطة الاستراتيجية .

مرفق : خطة العمل التي ستعلن بطابق ادارة كلية الحقوق .

١٤_ الجامعة الأردنية / كلية الحقوق / مكتب الجودة والتطوير ٢٠١٤ .

خطة العمل الاستراتيجية الخاصة بكلية الحقوق

(٢٠١٤/١/١ ولغاية ٢٠١٨/١/١)

خطة العمل :

تسعى كلية الحقوق لتوفير بيئة تعليمية تعلمية متميزة لطلبتها وتبنيها برنامجاً بحثياً لانتاج المعرفة النظرية والتطبيقية ونشرها، والمساهمة بشكل فعال في بناء ثقافة التعلم مدى الحياة، وتحسين مستوى الحياة في مجتمعها المحلي والاقليمي والعالمية، وذلك لإعداد الكوادر البشرية المؤهلة بكافة المهارات والكفاءات والمعارف المتخصصة في مجال القانون والتي تلزم للعمل في سلك المحاماة والقضاء ومراكز التنمية ونشر الثقافة القانونية وتقديم الاستشارات القانونية، إضافة الى مهارات التعلم المستمر ونتاج المعرفة القانونية.

تحديث المبني

الموقع الالكتروني

شؤون الطلبة

٢٠١٥/١/١_٢٠١٤/١/١

٢٠١٥/١/١_٢٠١٤/١/١

٢٠١٥/١/١_٢٠١٤/١/١

٢٠١٦/١/١_٢٠١٤/١/١

٢٠١٦/١/١_٢٠١٤/١/١

٢٠١٦/١/١_٢٠١٤/١/١

الهيئة الادارية والهيكل التنظيمي

البحث العلمي

المختبرات والقاعات